

أثر القوى الدينية الإسرائيلية على احتمالات التسوية السلمية

د. أحمد رفيق عوض *

القوى الدينية في إسرائيل هي، تلك القوى والأحزاب الدينية، الصهيونية منها وغير الصهيونية، التي تلعب دورا أساسيا في التأثير على السياسات الإسرائيلية المحلية والإقليمية^(١)، وبعيدا عن التقسيمات التي ترى في التيارات الدينية فروقا معينة، فإن جميع هذه التيارات والأحزاب تلتقي عند أهمية الحفاظ على النظام السياسي القائم^(٢). وعليه، فإن الأصولية اليهودية - كما تمثلها الأحزاب والقوى الدينية في إسرائيل - المتصاعدة والمؤثرة - والتي لا يحب العالم أن يناقشها أو يسلط الأضواء عليها كما يفعل تجاه الأصولية الإسلامية مثلا، على الرغم من أن الأصولية تجتاح العالم وفي كل الديانات والمذاهب تقريبا^(٣). هذه الأصولية استطاعت أن تستعيد قواها وعافيتها. وتستمد شرعيتها من طبقات هائلة وضخمة من «التقاليد» و«الروح اليهودية» و«كتاب الكتب». إن تصاعد هذه الأصولية السريع، وقدرتها على الاستجابة للمطالب الروحية والوجدانية لقطاعات واسعة من الجمهور الإسرائيلي وتجنيدهم سياسيا من أجل الأهداف الدينية والدينيوية لتلك الأحزاب، وجد تعبيراته السياسية فيما يلي^(٤):

• القوى الدينية الإسرائيلية - وخاصة تلك القوى المشيخانية - لا ترى في احتلال الأرض الفلسطينية احتلالا غير مشروع، بل تتعامل مع ذلك بمصطلحات «تحريرية ومشيخانية متزمتة واستعلائية لا تعرف البراغماتية»^(٥). فالأرض الفلسطينية هي «أرض إسرائيل الكبرى» التي وعدهم بها «إله إسرائيل»، وهو وعد لا يمكن نقضه أو التراجع عنه تحت أي ظرف كان^(٦).

ولهذا فإن الأرض التوراتية غير محددة، وهناك اختلافات كثيرة بين التيارات الدينية اليهودية، فهناك من يعتبر أن هذه الأرض تمتد حتى تصل الكويت^(٧)، والأمر لا يقف عند حدود الإيمان الديني - فمن حق كل

* كاتب وباحث فلسطيني

فرد أن يؤمن بما يريد - ولكن هذا الإيمان ترجم إلى حركة استيطانية نشطة وخاصة بعد عام ١٩٦٧. وميلاد حركة غوش أمونيم التي تمتعت بكثير من الدعم والتأييد في صفوف الجمهور الإسرائيلي، الذين رأوا في أعضاء الحركة أنهم «طليعيون» و«مجددون» للصهيونية الاستيطانية^(٨). هذا بالإضافة إلى تنافس الأحزاب الدينية على الاستيطان في الضفة والقطاع، وهي حركة ما كان لها أن تتوسع وأن تنتشر، لولا الدعم الحكومي الهائل الذي يقدم بكرم، دفع الأحزاب «اليسارية» إلى الاحتجاج، باعتبار أن هذا يضر بالميزانية وبالدعم الحكومي المقدم إلى الفئات الفقيرة داخل إسرائيل. هناك ما نسبته ٢٥٪ من المستوطنين هم من المتدينين (على اختلاف أنواعهم، وكما ذكر سابقا، فإن تقسيم المتدينين إلى أنواع لا يفيد كثيرا، خاصة أن النتيجة واحدة). الاستيطان كفعول سياسي وأمني وديموغرافي، فعل تلتقي فيه القوى الدينية والعلمانية على السواء، باعتباره يصب في الهدف الكبير للمشروع الصهيوني ذاته. وعلى هذا الأساس فإن اتجاه القوى الدينية إلى الاستيطان في الضفة، والقطاع - قبل الانسحاب منه عام ٢٠٠٥ - يحقق أهدافا دينية ودينية معا^(٩). فمن جهة، يسعى المتدينون وخاصة أولئك المتشددون أو (الحريديم) إلى الانفصال عن الجمهور الإسرائيلي وعدم الاختلاط به. فقد بات هذا الجمهور أكثر تمردا على القوانين الدينية^(١٠)، على أثر موجات الهجرة الكثيفة من الاتحاد السوفياتي. بالإضافة إلى هذا، فإن التكاثر العددي في أوساط هؤلاء المتشددين^(١١)، والضائقة السكنية الشديدة التي يعانون منها، دفع قادتهم إلى قبول إغراءات الحكومة الإسرائيلية ببناء مستوطنات في الضفة الغربية، ويستفيد المتدينون المتشددون أو الحريديم، كما ذكر، من هذه المستوطنات كونها تجمعات سكانية مغلقة عليهم، يطبقون فيها كافة شرائعهم ويتمتعون بذات الوقت بامتيازات مالية سخية، تدفعها الحكومة الإسرائيلية، الأمر الذي يعنى التقاء مصالح المتدينين المتشددين والمؤسسة الإسرائيلية بأذرعها المختلفة. إن استخدام المتدينين المتشددين كوسيلة دفاعية ديموغرافية تم استخدامها أيضا في مدينة الناصرة عيليت اليهودية لمواجهة التكاثر السكاني لمدينة الناصرة العربية الفلسطينية، وكذلك في مدينة عكا. فقد أعلن رئيسا بلدية المدينتين أنهما بصدد بناء أحياء للمتدينين المتشددين لمواجهة السكان العرب الفلسطينيين^(١٢). وكان ذلك أيضا واضحا من خلال تصريح وزير الإسكان أريئيل إيتاس من حزب شاس الديني «أنه قلق من انتشار الفلسطينيين في منطقة وادي عارة، المحاذية لشمال الضفة الغربية»، وحذر من أن السكوت على هذا الانتشار سيفقد إسرائيل السيطرة على منطقة الجليل الشمالية ذات الأغلبية الفلسطينية^(١٣).

وعلى مستوى آخر، فإن الحركة الاستيطانية لها جانب غير رسمي، فهناك ظاهرة تسمى إسرائيليا «شبيبة التلال»، وهي مجموعات من الشبان تنتشر في أنحاء الضفة الغربية وتقيم بؤرا استيطانية عشوائية، وهم يمثلون المجموعات الأصولية الأكثر تطرفا، وهي وإن كانت أقل تطرفا من أولئك الذين يريدون «إعادة بناء الهيكل» إلا أن خطورتها تكمن في أنها لا تتورع عن مهاجمة «قوات الأمن الإسرائيلية»، وأنها تستخدم السلاح في بعض أنشطتها^(١٤). وفي الدراسة التي أعدتها باحثتان إسرائيليتان حول تلك المجموعات، فقد وُصف هؤلاء

بأنهم «قنبلة موقوتة تجاه سلطة القانون في إسرائيل»، وأن ثلثهم على الأقل يشعرون بانفصال عن الدولة. ويوجه معظمهم انتقادات شديدة لآداء مجلس المستوطنات والحاخامات خلال فترة فك الارتباط مع قطاع غزة في صيف العام ٢٠٠٥، كما يؤكدون أنهم فقدوا الثقة بهم، وأنهم مستعدون للمشاركة في نشاطات غير قانونية إذا استدعت الضرورة ذلك^(١٥). إن هذا يذكر تماما بما كتبه إيمانويل هيتمان في كتابه «الأصولية اليهودية» الذي نشره قبل ذلك بإثني عشر عاما على الأقل، عندما نقل تصريحات يساكر فرانكنثال، المتحدث باسم مستوطنة عمانويل أنه على استعداد للموت إذا طلبت منه الحكومة إخلاء المستوطنة^(١٦).

تشير الباحثتان المذكورتان، إلى أن تعبير «شبيبة التلال»، أوجده التيار الديني - القومي، وذلك كتعبير عن خيبة الأمل من قيام حكومة إسرائيل بإخلاء مستوطنات غوش قطيف في غزة في العام ٢٠٠٥. ومن خلال مشاهداتي الشخصية في الضفة الغربية، فإن كثيرا من هؤلاء، وضع كرفانا أو اثنين على أكتاف الطرق المؤدية إلى المدن الفلسطينية، وأطلقوا عليها أسماء توراتية، بعد أن يكونوا قد زودوا تلك الكرفانات بخزانات مياه وتمديدات كهربائية مع مظاهر مسلحة. وعادة ما يشتبكون مع المواطنين الفلسطينيين وخاصة في القرى حول نابلس^(١٧). وما بهم في هذا كله، أن الحركة الاستيطانية المدفوعة بأسباب مختلفة، هي حركة نشطة ومتواصلة، وتشكل سياسة ثابتة رأس حربتها المتدينون في أغلب الأحيان.

• استطاعت القوى والأحزاب الدينية الإسرائيلية، أن توقف العملية السياسية التي بدأت بإعلان اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وذلك باغتيالها رئيس وزراء إسرائيل اسحق رابين عام ١٩٩٥، وذلك على يد أصولي ينتمي للأصولية المشيخانية. كانت تلك حادثة الاغتيال الأولى التي حققت أهدافها منذ الحرب العالمية الثانية كما ذكر سابقا^(١٨).

• في دراسته التي نشرها عام ١٩٨٨، يتنبأ لوستيك بحرب دينية مشابهة لحرب الثلاثين عاما (ما بين ١٦١٨م و ١٦٤٨م) التي دارت رحاها في أوروبا. أما أسوأ تقديرات الباحث المذكور فهي اندلاع حرب نووية - خاصة إذا قُدر لأحد المتطرفين اليهود المرتبطين بالفكر المشيخاني داخل الجيش أن يستحوذ على السلطة^(١٩). إن هذه النبوءات تصدر عن حقيقة أن إسرائيل تعاني من خمسة شروخ كبيرة وواضحة هي الشرخ القومي (يهود - عرب)، والشرخ الديني (متدينون - علمانيون)، والشرخ الطائفي (شركيون - غريبيون)، والشرخ الطبقي (فقراء - أغنياء)، والشرخ الأيدولوجي (يمين - يسار)^(٢٠)، وإذا كان الشرخ القومي من أعقد وأخطر تلك الشروخات إلا أن الشرخ الديني أدى فيما أدى إليه إلى ما يلي:

• تعاضد دور الأصولية الدينية في إسرائيل من حيث تفاصيل الحياة ورموز الدولة والثقافة والمزاج .

• امتداد وانتشار الفكر المشيخاني الذي أدى إلى ميلاد حركات دينية - قومية متطرفة تلعب دورا في الحياة العامة ورسم استراتيجيات النظام السياسي (وهو أمر نرى أثره في انضمام أوساط جديدة من الجمهور

الإسرائيلي إلى الأطروحات الدينية) (٢٣).

• ازدياد مخاوف العلمانيين الإسرائيليين من « الإكراه الديني » وكذلك من تهرب المتدينين من الخدمة العسكرية، وعدم مساهمتهم في الاقتصاد العام. والخلاف بين المتدينين والعلمانيين هو خلاف على كل شيء تقريبا فيما يخص الإعلام والثقافة والأكل والعمل والزواج والطلاق والموت والعمليات الجراحية (٢٣). وهو أمر يعزز الكراهية بين الطرفين (٢٣). وفي المقابل، يعتقد المتدينون - على اختلاف أنواعهم - أنهم النموذج اليهودي الحقيقي، وأن اليهود واليهودية استمرت عبر التاريخ لأنهم حافظوا على دراسة التوراة، وأن العلمانيين إنما هم مقلدون للغرب وفاقدهم الهوية (٢٤).

• المشاركة الحزبية والسياسية الواسعة للأحزاب الدينية في الحكومات الإسرائيلية منذ عام ١٩٧٧ بشكل فاعل ومؤثر، بحيث استطاعت أن تكون من قوى الصف الأول، بعد تراجع قوة الأحزاب الكبيرة، وعدم وجود علماني منافس، الأمر الذي يتيح لهذه القوى الفرصة والقدرة على الابتزاز الاقتصادي والتأثير السياسي الكبير. وعودة إلى لوستيك، الذي قام بدراسته المشار إليها سابقا بتكليف من برنامج البحوث الدفاعية الأكاديمي التابع لوزارة الدفاع الأمريكية حيث خلص في تلك الدراسة إلى ما يلي: «إن إسرائيل معارضة مبدئيا للحل السلمي للتفاوضي ومدفوعة بالنبوءات والنوازع الخلاصية، وتمتلك ترسانة معقدة من الأسلحة النووية، وستشكل تحديات كبرى للسياسة الخارجية الأمريكية والمصالح الأمريكية بشكل لا يقل في تأثيره عن تلك التي نتجت عن الثورة الإسلامية في إيران». إن هذا الاستخلاص هو ما يدفع الباحث للسؤال بجديّة: إلى أي مدى يمكن للقوى الامبريالية أن تسمح بتنامي أثر تلك القوى الدينية في إسرائيل؟! وهل الصمت الذي يلحظ في تعامل دوائر الغرب الأكاديمية والسياسية عن الأصولية اليهودية هو صمت الدعم أم صمت المراقبة الحثيثة؟! أم أن الفكر الأصولي الذي يجتاح العالم الآن وخاصة في الغرب بالذات يرى في الأصولية اليهودية فضاء وتجربة و«وظيفة» أخرى للتوجه الأصولي الغربي ذاته؟! (٢٥). إن المشاركة الفاعلة للأحزاب الدينية في الحكومات الإسرائيلية لم يكن حدثا منفردا، بل ترافق ذلك مع تصاعد اليمين أيضا، الأمر الذي أوجد علاقة خاصة بين اليمين، الذي يعتبر بشكل أو بآخر، أن الأحزاب الدينية أقرب إليه من أية أحزاب أخرى صهيونية، علمانية أو عربية. ولهذا، ومنذ عام ١٩٧٧، فإن إسرائيل تغيرت عمليا، فهي تتجه طيلة الوقت إلى اليمين العلماني أو الديني المتطرف، أي، أن على المنطقة العربية أن تتعود على إسرائيل أخرى، أقل دبلوماسية، وأكثر عنفا، أو «الانزلاق نحو الفاشية» (٢٦) كنتيجة حتمية للسياسة التي تتبعها إسرائيل الجديدة تجاه الفلسطينيين بالدرجة الأولى.

• استمرارا لمسألة تعاضم دور الأصولية الدينية من حيث تفاصيل الحياة ورموز الدولة والثقافة والمزاج الجماهيري، تجب إضافة القول، أن هناك ثلاثة أبعاد لازدياد قوة الأصولية الدينية في إسرائيل تتمثل في: رجوع مكثف للدين وتنام متعاضم في المؤسسات الدينية (معاهد، مدارس، مراكز خدمات، مراكز تأهيل ...)

- أولا، وارتفاع في تمثيل المتدينين في الكنيسة والحكومة، ثانيا، وازدياد في التشريع الديني، ثالثا^(٢٧).
- الشرح الديني في إسرائيل يؤدي إلى أن المناصرين للأصولية اليهودية يقاومون العدالة الاجتماعية والمساواة التي هي من حق جميع المواطنين وخاصة غير اليهود. ويقرر كل من كمرلينج وبشارة أن قيم الدين اليهودي - في جانبه الأرثوذكسي والقومي المنتشر في إسرائيل الآن - لا يمكن لها أن تتماشى أو تنسجم مع قيم الديمقراطية، ولا توجد أية متغيرات قومية أو قيمة اجتماعية أو اقتصادية أو تعليمية، يمكنها أن تؤثر على السلوك الذي يتبناه اليهود الإسرائيليون ضد الديمقراطية، خاصة أولئك المتشددون منهم^(٢٨).
 - إن معظم مرتكبي الجرائم البشعة والجماعية بحق الفلسطينيين، كانوا ينتمون بشكل أو بآخر إلى التيارات الدينية المتعصبة، فاليهودي الذي حرق المسجد الأقصى عام ١٩٦٨ وحتى الطبيب اليهودي غولدشتاين عام ١٩٩٤، وما بينهما، كانوا جميعا تحت تأثير تلك الأفكار والمعتقدات الدينية اليهودية التي ترى في الفلسطينيين زائدين عن الحاجة.
- وإذا جرى الحديث عن المذابح والجرائم، فإن لإسرائيل الرسمية وغير الرسمية، سجل طويل في ذلك، قبل وأثناء وبعد قيام إسرائيل، وقد عودت النخبة الإسرائيلية، السياسية والثقافية على المذبحة، وتعامل معها بحيادية ودقة عالية، فهناك تصريحات تشجب، ثم لجان تحقيق تشكل، ثم تعقد محاكمات، ثم تجري تبرة المتهم أو المتهمين أو قد تغرّمه بمبلغ يثير السخرية^(٢٩).
- أسلوب المذبحة، الذي اتبعته إسرائيل الرسمية والأحزاب والقوى الأخرى، قبل وأثناء وبعد قيام إسرائيل وحتى اللحظة، له جذور عميقة في النصوص الدينية والتقليدية^(٣٠)، وهناك كثير من الباحثين الذين درسوا هذه العلاقة القديمة الجديدة بين النصوص والسلوك^(٣١). ولكن، تجب الإشارة إلى أن أسلوب المذبحة المتبع، وإن كان له جذر ديني، إلا أنه لا يخفى دوره الاستعماري، وقد انتبه تودوروف إلى صفة هامة تحكم العقلية الاستعمارية عندما وصف ذلك بالقول أنها « حضارة مجازر»^(٣٢).
- أن القوى والأحزاب الدينية هي أكثر الأطراف الإسرائيلية ترشحا لتعطيل أية تسوية سلمية مع الشعب الفلسطيني تتضمن إخلاء مستوطنات أو عودة إلى حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧. وعلى الرغم من أن إسرائيل الرسمية، أقصد التي تمثل التيار الرسمي والأعرض للصهيونية الكلاسيكية أو العمالية، لم تقدم حتى الآن مشروعا للسلام يتضمن إخلاء كل المستوطنات أو العودة إلى حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧. فأحسن تلك الخطط لم يتجاوز الخطوط الحمراء التالية:
 - أن لا يتم تقسيم القدس؛ ولكن في أحسن الأحوال مع إمكانية وصول الفلسطيني إلى المسجد الأقصى ورفع العلم، وفي أقصى التساهل الإسرائيلي السماح ببلدية عربية في القسم الشرقي من المدينة، ولا شيء أكثر من ذلك^(٣٣).

• لا عودة إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، بل لا بد من تعديلات على سير الخط الأخضر، مع إمكانية تبادل أراضي، بحيث تبقى مساحة الضفة الغربية دون تغيير، إن الجدار الفاصل العنصري والمستوطنات والقواعد العسكرية وغور الأردن والقسم الشرقي من مدينة القدس وبعض المحميات الطبيعية كلها من الأجزاء التي لم تتحدث إسرائيل عن إمكانية الانسحاب منها، إضافة إلى بعض مصادر المياه خاصة في شمال الضفة^(٣٤).

• لا إخلاء لكل المستوطنات، فهناك مستوطنات شرعية وهناك مستوطنات غير شرعية، إن تكثيف الاستيطان في القدس والضفة الغربية الذي تزايد بعد عام ١٩٩٢ بشكل ليس له مثيل، إنما يعكس الرؤية الصهيونية الأعمق والأشمل بخلق واقع جديد في الضفة. إن هذه السياسة هي تكرار لسياسة مرحلة «أليشوف» قبل قيام إسرائيل، فالتغيير الديموغرافي عادة ما يتبعه تغيير سياسي بالضرورة، أن تكثيف عدد اليهود في الضفة الغربية، سيحول الميزان الديموغرافي، وبالتالي سيخلق وقائع جديدة تماما، وما نجح قبل عام ١٩٤٨، سينجح بعد عام ١٩٦٧. إسرائيل عادة ما تكرر سياساتها، وقد سبق القول أن سياسة الطائفة القديمة تم استعادتها في إسرائيل الحديثة، والاعتماد على الاستيطان كوسيلة للتغيير وفرض الوقائع أمر تم فحصه قبل عام ١٩٤٨، إلى درجة أن العالم اقتنع أن هناك شعبين في فلسطين، وبالتالي لا بد من تقسيم الأرض بينهما. وعلى أيامنا، هنالك الاستيطان في الضفة الغربية، وهو مخالف لكل القوانين الدولية باعتباره فعلا قائما على الاحتلال. ورغم ذلك، فإن أقصى المواقف الدولية تجاه هذا الأمر هو أن المستوطنات عقبه أمام السلام، أي، أن الاستيطان اليهودي في الضفة مقبول ويمكن مناقشة حلول مناسبة له. إن تكرار تجربة الاستيطان في الضفة الغربية جزء من الرؤية اليهودية والصهيونية في تكريس وقائع سياسية وأخرى دينية. ولهذا يمكن تفسير هذا الالتحام الشديد بين سياسات الحكومات الإسرائيلية اليسارية واليمينية على السواء مع رؤساء ومجالس المستوطنات. إن أبعد مستوطنة أو أكثرها صعوبة في إيصال الخدمات إليها، وقبل أن يقيم أول بيت فيها، تكون تيارات الماء والكهرباء والهاتف وشبكة الصرف الصحي قد وصلتها^(٣٥).

• لا مكان لدولة فلسطين كاملة السيادة تمتلك السلاح بين النهر والبحر. إن أقصى ما يُعرض إسرائيليا، هو حكم ذاتي يمكن النقاش حول صلاحياته والرقعة الجغرافية التي يتمدد عليها، وإسرائيل في هذا لا تتدخل فيما هو رمزي، بل فيما هو مادي، بمعنى أنها لا ولن تعارض العلم الفلسطيني والنشيد واسم الكيان الفلسطيني، ولكنها ستحتفظ بسيطرة ما على المعابر والموانئ، ولن تسمح للكيان الفلسطيني أن يتخذ إجراءات من شأنها تعريض أمن إسرائيل للخطر^(٣٦).

• لا عودة للاجئين الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم خلال حرب عام ١٩٤٨، وعدم اعتراف إسرائيل بالمسؤولية الأخلاقية والسياسية عن ذلك. عودة اللاجئين يهدد الديموغرافية الهشة في فلسطين التاريخية من جهة، ويهدد أيضا الموارد المتناقصة للبلاد، كما أن ذلك ينذر بمشاكل أمنية لإسرائيل. إن أفضل المطروح إسرائيليا بهذا

الخصوص عودة فردية للفلسطينيين، على أن لا يتجاوز العدد عدة آلاف فقط، وضمن شروط أمنية، تضعها إسرائيل، ويمكن لبعض هؤلاء أن يقيم في أراض يتم إضافتها إلى مساحة الضفة الغربية في حالة تبادل الأراضي^(٣٧).

هذه الحدود الخمسة تشكل حدود أفضل تسوية إسرائيلية يمكن للتيار المركزي الإسرائيلي أن يعبر عنها. وهي - رغم ذلك - تجد متدينين يرفضونها أشد الرفض، إذ أن هذه «الخطة الأفضل» تفترض أن تمنح الفلسطيني كيانا سياسيا في أرض إسرائيل الكبرى، وحتى لو كان هذا الكيان محاصرا ومقيدا بكافة أنواع القيود الأمنية، إلا أنه في نهاية الأمر نوع من الاعتراف بحقوقهم، وهذا ما ترفضه بعض الأحزاب والقوى الدينية^(٣٨).

إن إسرائيل الرسمية قد تدخل عملية تسوية ما مع الشعب الفلسطيني، وهي على استعداد أن تتحدث عن ما تصفه عادة «بتنازلات مؤلمة» وذلك من أجل الحصول على الحالة الطبيعية العادية لكل مجتمع وكل نظام، ولتضع حدا لتحديات أمنية محلية وإقليمية، أو رضوخا لضغوط دولية، ولكن القوى الدينية فيها لا تسمح حتى بهذه التنازلات الشكلية، فهي مرشحة لأن تمنع كل ذلك بسبب رؤاها الخلاصية وأوامها المشيخانية^(٣٩).

إن هذا الوضع الذي قد ينشأ - ما بين التنازلات المؤلمة وبين الرفض الكامل لأي تنازل - يؤدي عادة إلى ما يلي: إما موت العملية السلمية أو احتضارها على الأقل، أو تعريض الائتلافات الحكومية إلى الانهيار^(٤٠)، وهذا هو الحال في إسرائيل حتى الآن.

إلى ذلك، فإن كثيرا من الباحثين الإسرائيليين يرشحون هذه القوى الدينية لتكون الطرف الذي يعيق أية عملية تسوية أو اتفاق سلام، وإلى درجة توقع حرب أهلية^(٤١).

الهوامش:

(١) الأحزاب الدينية في إسرائيل أحزاب مختلفة ومتعددة، فهناك أحزاب دينية إشكنازية مثل المفدال وأغودات إسرائيل ويهودوت هتوراه، وهناك أحزاب دينية شرقية أهمها وأشهرها حزب شاس، وفي حين شارك حزب المفدال وأغودات إسرائيل في الحكومات الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨، إلا أن مشاركتهما كانت قليلة ومتواضعة وغير متطلبة. ولكن، بعد عام ١٩٧٧، انقلب الحال تماما، وأخذت هذه الأحزاب تشارك بقوة وتطلب ميزانيات وتفرض أجندات وأخذت تقدم تصورات سياسية قائمة على رؤى دينية متطرفة وأكثر تطرفا، والفروق بين هذه الأحزاب - بالإضافة إلى مسائل دينية - تركز أيضا على الأصول العرقية والإثنية، والأكثر أهمية في هذا الشأن، أنه، ومع تآكل الطرح الصهيوني التقليدي، فإن هذه الأحزاب صارت أكثر جاذبية وأكثر تأثيرا، خاصة وأنها تتلقى مع أحزاب اليمين العلماني في كثير من أطروحاتها ورؤاها، ضمن تحول كبير في المزاج العام للشارع والجمهور الإسرائيلي (للمزيد، بشير نبيه، جدلية الديني والسياسي في إسرائيل، ص ٧ - ١٢، وكذلك، يائير شيلغ، المتدينون الجدد، ص ١٠ - ١٥).

(٢) هناك باحثون يدخلون في مسألة تقسيم التيارات الدينية ما بين متدينة أو حريدية أو تقليدية، أو ما هو الفرق بين متدين أو متشدد (حريدي) أو تقليدي، ويعتمدون في ذلك على إحصائيات خلال أزمنة مختلفة. وبرأيي، فإنه وإن كان هذا العمل البحثي يفيد في رصد ظواهر اجتماعية، إلا أن ذلك أيضا وفي ذات الوقت لا يعطي تفسيراً كافياً للتغيرات الحاصلة في المجتمع الإسرائيلي. وقد شكك كثير من الباحثين في طبيعة هذه الإحصائيات وطريقة إجرائها ومكانها وزمانها. والإحصائيات إحدى أهم طرق البحث في إسرائيل باعتبارها «نظام يعبد الأرقام» - حسب تعبير محمد حمزة غنايم. وبرأيي المتواضع، فإن الدخول في تقسيمات من

هذا النوع - حسب الإحصائيات - لا يفيد. تعريف الهوية الدينية لا يكون حسب أداء الطقوس الدينية، وهذا ما تعتمده تلك الإحصائيات، وهذا لا يكفي، وقد عبر الباحث نبيه بشير عن حيرته تلك في كتابه «جدلية الديني والسياسي في إسرائيل» واعتقد أن حيرته صحيحة، فالإنسان لا يعرف نفسه من خلال سلوكه فقط. فالإنسان هويات متعددة وانتماءات متعددة، وأسئلة أي استبيان تحشرنا في زوايا قد تكون أصغر جدا من أن نرى أنفسنا من خلالها (للمزيد، أمارتيا صن، الهوية والعنف، ص ١٧١ وما بعدها)، يضاف إلى هذا أن مجتمع المتدينين المتشددين في إسرائيل لا يشارك عادة في استطلاعات الرأي والأبحاث التي تجرى في المجتمعات (مجلة ايرتس أخيرت، عدد ٤١، ٢٠٠٧).

(٣) إسرائيل شاحك وآخرون، التنوير والأصولية، ترجمة مازن الحسيني، دار التنوير للترجمة والنشر والتوزيع، رام الله، ٢٠٠٦، ص ١٠.

(٤) المصدر السابق: ص ١٣

(٥) د. نهاد علي، الأصولية الدينية اليهودية وإسقاطاتها المحلية والإقليمية، قضايا إسرائيلية، عدد ٢٥، مدار، رام الله، ٢٠٠٧، ص ٥.
(٦) في الفتاة بالغة الدقة والأهمية، يشير د. المسيري إلى أن التيارات الأرثوذكسية اليهودية المتشددة التي عارضت الصهيونية في أول أيامها، رأت أن العودة إلى فلسطين لا تجوز لأن ذلك استباقا لفكرة الخلاص، ولكن، وبعد وعد بلفور عام ١٩١٧، وإقامة إسرائيل عام ١٩٤٨، وبعد انتصار عام ١٩٦٧، تغير الفكر الأرثوذكسي هذا ببطء، وتمت عملية صهيينة الدين اليهودي على يد كل من الحاخام كوك الأب والابن، بحيث تحول مركز القداسة إلى الأرض إلى أن أصبحت فكرة عدم الاحتفاظ بالأرض والانسحاب منها كفرا وهرطقة (المسيري، المجلد السادس، ص ٢٨١ - ٢٨٤)، إن ما ذكر سابقا ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن ما يقال عن الأوجه السبعين للتوراة هو أمر حقيقي جدا، وحزب شاس يقدم دليلا ملموسا على ذلك، فهذا الحزب يغير مواقفه تبعاً لمصالحه ويستطيع تقديم تبرير مختلف في كل مرة (نبيه بشير، مصدر سابق، ص ٣٥).

(٧) د. نهاد علي، مصدر سابق، ص ٥.

(٨) باروخ كمرلينج، نهاية الهيمنة الاشكنازية، ص ٤٠.

(٩) دولة الرفاه الشاملة التي تم تفكيكها في إسرائيل، أقيمت من جديد على أساس قطاعي في المناطق المحتلة: المنح والتسهيلات المبالغ فيها بالسكن، التعليم، الصحة، الضرائب والبنية التحتية، تحولت إلى جهاز تعويض للشرائح الدنيا، عن الضرر الذي سببته الخصخصة في خدمات الرفاه في إسرائيل، وهي التي حركت الهجرة إلى المستوطنات. أصبح الاستيطان يمثل الخلاص من الفقر، والانضمام إلى النخبة الجديدة التي تبلورت في المناطق المحتلة والوهم بكسر الحواجز بين إسرائيل الثانية (الشرقيين) وإسرائيل الأولى (الاشكناز). أدى التماثل الفكري من جانب «مستوطني الضائقة» مع مشروع الاستيطان إلى تمويه الدافع الاقتصادي لهجرتهم إلى المستوطنات، ووفر لليسار تبريرا آخر للفصل بين الاجتماعي والسياسي.. فتحت المستوطنات أمام الشرائح الدنيا الفرص للحراك الاجتماعي والاقتصادي، التي زادت أهميتها، حتى لمن لم يجسدها، كلما عمقت خصخصة دولة الرفاه اللامساواة في إسرائيل. هذه الفرص ألغت الخط الأخضر ليس أقل من فكرة أرض إسرائيل الكاملة. يشير رفض شعار «المال للأحياء وليس للمستوطنات» إلى أن المنطق الذي يوجه صقرية الشرائح الدنيا هو منطق اقتصادي أكثر من كونه أيديولوجيا أو سياسيا، وفي ظروف الخصخصة يعتبر «عقلانيا» تماما (د. عزيز حيدر، التطورات الاقتصادية، و الاجتماعية في إسرائيل، ص ٥٨)، إن هذا الطرح وأن كان يمكن إثباته بسهولة، إلا أن الدوافع الأيدولوجية والدوافع السياسية والدوافع الأمنية للاستيطان يمكن إثباتها أيضا، فعندما تم «إجلاء» مستوطني قطاع غزة عام ٢٠٠٥، صرح مسؤول إسرائيلي كبير أن المستوطنين هم جنود في خدمة إسرائيل، وأن خدمتهم انتهت في غزة، وعليهم أن ينتظروا أوامر الحكومة للذهاب إلى مناطق وخنادق أخرى، وقد تم استيعاب أولئك المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة وفي الجليل شمال إسرائيل الذي يعاني من خلل ديموغرافي لصالح العرب الفلسطينيين.

(١٠) برهوم جرابسي، اليهود الحريديم، من اللامبالاة السياسية إلى التطرف اليميني، جريدة الأيام، ٢٥/٨/٢٠٠٩، ص ٧.

(١١) يبلغ معدل ولادات المرأة في أوساط الحريديم ما بين ٧ إلى ٩ ولادات، وتبلغ نسبة التكاثر السكاني بينهم حوالي ٣,٤ ٪، وهناك عائلات منهم لديها ما بين ثمانية إلى عشرة أولاد. وفي أوساط العلمانيين تبلغ نسبة التكاثر السكاني ١,٦ ٪ أما معدل ولادات المرأة في الأوساط العلمانية فتبلغ ما بين ١ - ١,٥ ولادة (جرابسي، مصدر سابق، أوردت وكالة معا الإخبارية بتاريخ ٣٠ / ١١ / ٢٠٠٩ - ما مفاده أن نائب وزير الصحة الإسرائيلي الحاخام يعقوب ليسمان وفي معرض رده على هجوم بعض الوزراء على عدم خدمة الشباب المتدينين في الجيش بحجة دراسة التوراة، قال الحاخام المذكور ما نصه « إن المتدينين ينجبون الأطفال بكثرة، والعلمانيون يذهبون للجيش، ولذلك عليكم أن تشكرونا وليس أن تنتقدونا، فإنجاب الأطفال معركة أيضا، ونحن نحارب ونقاتل على خط الديموغرافية

اليهودية، وخذوا مدينة القدس على سبيل المثال، فلولا المتدينين لكان سري نسبية رئيسا لبلديتها، إذن، أنتم تجندون للجيش ونحن ننجب الأطفال لليهود « هذا الجزء نقلته وكالة الأنباء المذكورة عن صحيفة «إسرائيل اليوم» الصادرة بذات التاريخ، وهذه الصحيفة تخص حزب شاس الديني.

(١٢) جراسي، مصدر سابق.

(١٣) المصدر السابق، وقد سبقت الإشارة إلى المخاطر الديموغرافية التي تدعيها إسرائيل وكيفية الرد عليها.

(١٤) د. مالي شاحوري، و د. ايفيتال لافر، شببية التلال قبلتة موقوتة تجاه سلطة القانون في إسرائيل، صحيفة هتسوفيه، عدد صادر بتاريخ ٢٢ / ١٢ / ٢٠٠٨.

(١٥) المصدر السابق.

(١٦) إيمانويل هييمان، الاصولية اليهودية، ص ١٢٣.

(١٧) أعتقد أن هذه الظاهرة أيضا تعكس رضى حكوميا رسميا، وأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تتعامل مع هذه الظاهرة بكثير من اللطف وحتى الدعم الخفي، لتوظيفها سياسيا وإعلاميا، وإلا فكيف يستطيع شباب أو مجموعة شباب أن يقيموا كرفانا أو مجموعة كرفانات على كتف طريق وعري وبعيد عن العمران وأن يحصلوا على المياه والكهرباء أولا، ودون مساءلة من «السلطات الرسمية».

(١٨) يعبر كثير من الباحثين العرب والأجانب عن «دهشتهم» لعودة الأصولية وتعبيراتها السياسية في القرن العشرين، فالدولة الحديثة لم تستطع أن تحل هذه الإشكالية (الموند، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ١٩٩٥)، كما أن جماعات المصالح الدينية المنظمة تسعى إلى بسط نفوذها على السياسة العامة في الولايات المتحدة، وعلى المستويات التنفيذية والمحلية بنفس الطرق التي

تفعل بها ذلك جماعات المصالح الأخرى (مايكل كوربت وجوليا بتشل كوربت، الدين و السياسة في الولايات المتحدة، ٢٠٠٢، ص ١٥١)، إضافة إلى هذا، يبدو أن العودة إلى الأصولية كانت ردا على عمليات العلمنة والتحديث السريعين خلال القرن الماضي (المسيري، الموسوعة، المجلد الأول). وفي مداخلة جديرة بالاهتمام فإن هناك من يقول أن غريزة الدين هي غريزة أساسية للإنسان (تقي الدين

النبهاني، الشخصية الإسلامية، بدون تاريخ وبدون دار نشر)، إلا أن المنهج المتشدد في التعامل مع الأمور، القائم على التعصب للرأي والقناعات، وعلى إلغاء الآخر ونفيه، والتعامل معه بتشدد وجدّة فكرية أو سلوكية، ليس بالنهج الجديد، ولا يختص بفترة زمنية دون أخرى، ولا مجموعة بشرية دون أخرى، بل هو ظاهرة بشرية طبيعية وموجودة منذ وجد الإنسان، وستظل موجودة ما دامت الحياة،

لأنه يتعلق بطبائع البشر وميولهم ونفسياتهم (د. نهاد على، مصدر سابق، ص ٦). والنهج المتشدد يزداد حدة عند قولته وإضفاء أيولوجية دينية مسيسة عليه مما يكسبه شرعية «إلهية»، ومن هنا تبدأ المشكلة. وفي القرن العشرين تبنت الأصولية الدينية بطريقة ظاهرة وعنيفة، فقد تم اغتيال من اعتبر مخالفا للتعاليم الدينية (كما حدث في الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل)، ولم يقتصر الأمر على قتل السياسيين بل تعداه إلى قتل أطباء ومفكرين وكتاب وعلماء، (د. نهاد على، مصدر سابق). ويحاول الأصوليون عادة

الحصول على السلطة، وليس لديهم الوقت للديموقراطية أو التعددية الحزبية أو التسامح الديني أو الحفاظ على السلام أو الخطاب الحر. وتهدف الحركات الأصولية عادة إلى ثلاثة أمور هي: بناء الإنسان الأصولي، بناء المجتمع المحلي الأصولي وصولا إلى بناء المجتمع

الأصولي بأبعاده الكونية (د. نهاد على، مصدر سابق، ص ٨) وكذلك (غريس هالسل، النبوءة والسياسة : الأنجيليون العسكريون في الطريق إلى الحرب النووية، ترجمة محمد السمك، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣). وفي هذا الكتاب بالذات استعراض مكثف للنزعات الأصولية في الدين المسيحي واستعجال الخلاص المشيخاني اليهودي المسيحي عن طريق توهم أعداء المسيح، ومحاولة تفسير العالم وتصنيفه من خلال رؤى مشيخانية تهدد السلم العالمي ككل.

(١٩) إيان لوستيك، الأصولية اليهودية في إسرائيل : من أجل الأرض والرب، ترجمة حسنى زينة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١، ص ٧٠ وما بعدها.

(٢٠) د. أسعد غانم، الهويات والسياسة في إسرائيل ، ص ١٨ وما بعدها. ويجب أن أشير هنا إلى أنني شخصا لست من أولئك الذين يبالغون في إظهار تلك الشروخ والصدوع، فالمجتمع الإسرائيلي أثبت أنه أقوى من المتوقع خلال كل المواجهات التي خاضتها إسرائيل مع الشعب الفلسطيني والعرب. أكثر من ذلك، فقد اتخذ هذا المجتمع سلوكا أكثر تشددا وتطرفا، وبالتالي، فإن التركيز المبالغ فيه على تلك الصدوع قد يضر ببناء صورة صحيحة عن المجتمع الإسرائيلي الذي يتميز بديناميكية عالية وروح تطوعية مدنية قوية .

(٢١) يائير شيلغ، مصدر سابق، ص ٤١٠.

(٢٢) للمزيد أنظر، محمد عبد الفتاح ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤، ص ٣٨٠ وما بعدها.

(٢٣) هناك كثير من استطلاعات الرأي التي تدل على كراهية متبادلة بين الطرفين، واستطلاعات أخرى، تؤكد أن الصدع الديني هو أخطر صدع يواجه المجتمع الإسرائيلي (د. نهاد على، مصدر سابق، ص ١٠).

(٢٤) نبيه بشير، مصدر سابق، ص ١٤.

(٢٥) تتساءل الصحافية والكاتبة يعاليل لوتان مثلا عن إحجام كل من فرانز بوغر وكلود ليفي شتراوس عن دراسة اليهودية بما يخص التمييز والتمييز والانعزال التي تتصف بها، وترجع الباحثة ذلك إلى أن عددا من مؤسسي الأنثروبولوجيا المعاصرة هم من اليهود، ولاحظت مثلا أن جابريل الموند في كتابه «السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية» «تجنب الإشارة إلى أي متجهات سياسية في إسرائيل - رغم أنها تشكل حالة دراسية نموذجية لما استعرضه - ولكنه كان يشير إليها في معرض التقدير وربما الإعجاب، الأمر الذي كان يغيب عند الكلام عن مصر أو نيجيريا. وفي هذا الصدد، فإن الباحثين الغربيين الذين تحدثوا عن إسرائيل وعن الأصولية فيها، تمت مهاجمتهم ومضايقتهم على أكثر من صعيد. ويقدم الفيلسوف روجيه غارودي مثلا حيا على ذلك، أما اليهود الذين كتبوا عن الأصولية فيها بطريقة معارضة وناقدة، فالوصف الجاهز أنه «يهودي كاره لذاته»، ويقدم يسرائيل شاك نموذجا حيا لذلك.

(٢٦) حسب تعبير أنطوان شلحت في تقديمه لكتاب «الانزياح نحو اليمين»، مدار، ٢٠٠٥، ص ١٢.

(٢٧) وقد تم رصد كل ذلك من خلال دراسات سابقة مختلفة نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: إبراهيم البحراوي، ١٩٩٦، إبراهيم خليل أحمد، ١٩٨٨، أحمد بهاء الدين شعبان ١٩٩٦، أسعد السحراني ١٩٩٣، أسعد رزق ١٩٧١، رشاد الشامي ١٩٩٤، عبد الغفار الدويك ٢٠٠٤.

(٢٨) للمزيد حول ذلك، أنظر، علي حيدر، الكراهية والعنصرية والإقصاء تجاه المواطنين العرب، قضايا إسرائيلية، عدد ٨، مدار، رام الله، ٢٠٠٢، ص ١٢ وما بعدها، وكذلك، د. نزيه بريك، انعكاس الفكر الصهيوني على وضع الفئات الأثنية في إسرائيل، قضايا إسرائيلية، عدد ٩، مدار، ٢٠٠٣، ص ٧٥ وما بعدها.

(٢٩) حكم على منفذ مذبحه دير ياسين بدفع مبلغ نقدي أقل من بنس أمريكي، وقد خرج من المحكمة، وصرح قائلاً، ان على العرب أن ينسوا ما حدث، أما شارون الذي اتهم بتغطية مذبحه صبرا وشاتيلا فقد حكم عليه بالتخلي عن منصبه الرسمي، أما قاتل الطفل أبو شوشة ذو العاشرة من مخيم الدهيشة فقد حكم عليه بدفع مبلغ أقل من دولار، أما من قتل ثلاثة عشر عربيا من العرب الفلسطينيين في إسرائيل عام ٢٠٠٠، فلم يقدم للمحاكمة أصلا، وما بين الحادثة الأولى والحادثة الأخيرة هناك أكثر من خمسين سنة، الفعل واحد والطريقة ذاتها والحكم ذاته. إن التهرب من العقاب سبب لعدم الاستقرار في المنطقة، هذا ما صرح به القاضي الدولي اليهودي رئيس لجنة التحقيق الدولية في الجرائم الإسرائيلية في غزة، ريتشارد غولدستون، بتاريخ ١٥ / ١١ / ٢٠٠٩، وقد اتهمته الدوائر الإسرائيلية كالعادة أنه يهودي يكره ذاته، وقد طلب رئيس إسرائيل شمعون بيرس محاكمة غولدستون على اتهاماته لإسرائيل وذلك بتاريخ ١٣ / ١١ / ٢٠٠٩. للمزيد حول الجرائم الإسرائيلية (تقرير وزارة الإعلام الفلسطينية الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٨).

(٣٠) عبد المجيد همو، مفاهيم تلمودية: نظرة اليهود الى العالم، الاوائل، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٩٩ - ١٢٢، في هذا الفصل من الكتاب، يستعرض الكاتب رؤية التلمود لغير اليهود إلى درجة «الخوف على البيئات من شيق الاغيار» ص ١٠٨، و«الاغيار يعادل الحيوانات» ص ١١٠، و«عدم الثناء على الاغيار لأن هذا يشجع الاغيار» ص ١١٨، و«عدم التداوي عند الاغيار وعدم مداواتهم» ص ١٢١، وهذا بمقابل، تقديس الروح اليهودية إلى درجة حلول الله فيها.

(٣١) عبد المجيد حمدان، الوعد في التوراة، دار الكاتب، القدس، ١٩٩٣. وفي هذا الكتاب، يقوم الكاتب بكتابة تاريخ اليهود بطريقة استرجاعية، بحيث نرى ما يحدث الآن وكأنه يحدث في التاريخ الماضي، ليطابق بين النص وبين السلوك المتجدد، المثير في الأمر هنا، أن الكاتب هو أحد الكوادر الشيوعية الفلسطينية، ولهذا اكتسبت دراسته المزيد من الأهمية الأكاديمية لتداخل الأسطوري بالعلمي والتاريخي بالوجداني وما يسجل للكاتب والكتاب استعماله الذي للنصوص التوراتية وملائمتها وانطباقها على سلوك إسرائيل الحديث، فصل «تنفيذ الوصايا بالإبادة» كمثال، ص ٨٥ - ١٠٣.

(٣٢) تودوروف، فتح أمريكا، مسألة الآخر، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٦٥، وقد نحت كلمة مركبة من قرابين ومجازر ليصبح التعبير أو المصطلح «قرامجازرية».

(٣٣) لا يمكن حصر المشاريع الإسرائيلية لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فمنذ احتلال عام ١٩٦٧ لفلسطين التاريخية والمشاريع تنهمر إلى درجة أن حكومة واحدة تقدم عددا من المشاريع، بعدد وزاراتها. للمزيد (شلمو غازيت. الطعم في المصيدة، ص ٥٨ وما بعدها). وفي هذا الفصل يستعرض الكاتب مشروعات وخطط كل من وزراء الحرب، وهم على التوالي: موشيه ديان، شمعون بيرس، عيزر وايزمن، مناحيم بيغن، اريئيل شارون، موشيه ارنس. أما هذه الأثناء - ٢٠٠٩ - فإن حكومة إسرائيل، بقيادة بنيامين نتنياهو،

فهناك مشروع نتبناهو نفسه وخطة وزير حربه شاؤول موفاز ومشروع يوسي بيلين، وهو من المعارضة، هذا فضلا عن الخطط والمشاريع العربية والدولية، التي تضرب إسرائيل بها عرض الحائط. ولذلك، فإن إدارة أزمة الاحتلال هي هدف الحكومات الإسرائيلية وليس حل الأزمة، وهو ما عبر عنه اسحق شامير عام ١٩٩١، عندما اضطر إلى الذهاب إلى مؤتمر مدريد، حيث قال أنه سيدير المفاوضات مع الفلسطينيين عشرة سنوات قادمة. (للمزيد، د. طلال أبو عفيفة، الدبلوماسية الفلسطينية، ٢٠٠١، ص ٤٥٠ وما بعدها). (٣٤) وبهذا تكون خطة يغتالون التي اقترحها في تموز من عام ١٩٦٧ السقف الأعلى الذي يمكن لإسرائيل أن تقدمه، يجب ملاحظة أن الون هذا أحد كبار قادة الصهيونية العمالية اليسارية الاشتراكية (للمزيد، د. طلال أبو عفيفة، مصدر سابق، ص ١٥٠ وما بعدها، وكذلك شلومو غازيت، مصدر سابق، ص ١٦٧).

(٣٥) محمود عباس، المسيرة السياسية في الشرق الأوسط، مطابع دار الأيام، رام الله، ٢٠٠٠، ص ٣ - ٣٣، وكذلك، د. ايفرت مندلسون وآخرون، الترتيبات الأمنية والتسوية السياسية الفلسطينية الإسرائيلية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٤، ص ٧ - ١٠)، وحول الاستيطان أنظر، (د. جوني منصور، فتاوة الاستيطان، قضايا إسرائيلية، عدد ١٣، مدار، رام الله، ٢٠٠٤، ص ٨٩) وفي هذه الدراسة يتناول الباحث الجدال الدائر حول الاستيطان ودوره في إعاقه فرص التوصل إلى حلول سياسية في المستقبل وعلاقة ذلك بالتركيب السياسي الإسرائيلية وخلفيات ذلك أيديولوجياً، مركزاً على تواطؤ جهاز القضاء مع المؤسسة السياسية وتاريخ هذا التواطؤ وتبريراته ومسوغاته. (٣٦) يخلص شلومو غازيت في كتابه «الطعم في المصيد» إلى القول أن السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٩٧، لم تؤد إلى التوصل إلى حل حقيقي معهم. غازيت هذا شغل مناصب هامة في الاستخبارات والجيش الإسرائيلي، ومن حق القارئ أن يسأل، إذا كان ذلك على مدى ٣٣ سنة، فما هو المانع أن تستمر هذه السياسة إلى ما لا نهاية إذا لم يوضع لها حد؟! وحول الرؤية الإسرائيلية للدولة الفلسطينية حسب اتفاق أوسلو أنظر (شلومو غازيت، مصدر سابق، فصل: إعلان المبادئ في أوسلو، المرحلة الانتقالية، ص ٣٤٥).

(٣٧) وثيقة مؤتمر هرتسليا الثامن في العام ٢٠٠٨، ترجمة مدار، رام الله، ٢٠٠٨، ص ٧٩. (٣٨) المطالبة بطرد الفلسطينيين من الضفة الغربية هي مسألة عادية في أوساط المستوطنين الذين ينتمون لأحزاب مثل المفدال وأغودات يسرائيل، وهي أحزاب مشاركة في الحكومات الإسرائيلية منذ قيام إسرائيل. طرد الفلسطينيين شعار ازداد وضوحاً بعد انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ (للمزيد، ايلان بابيه، توم سيغف، رون بوندك، صهيونية جديدة نفاثة، ترجمة أنطوان شلحت، مدار، ٢٠٠٦، ص ١٣ وما بعدها)، وعلى المستوى الرسمي، فإن إسرائيل تمارس عمليات طرد ناعم من خلال إجراءات إدارية تجعل من حياة الفلسطينيين جحيماً، لقد استطاعت إسرائيل طرد حوالي ٥٠٠٠ مواطن من مدينة القدس المحتلة من خلال سحب بطاقات إقامتهم فيها (خبر تناقلته وكالات الأنباء، وبنته قناة الجزيرة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢).

(٣٩) د. نور الدين مصالحة، في «الهويات والسياسة في إسرائيل»، تحرير: د. أسعد غانم، مدار، رام الله، ٢٠٠٣، ص ١١٩ - ١٥٨. (٤٠) د. مروان بشارة، تطور المعسكر الديني في إسرائيل ١٩٦٧ - ١٩٩٧، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، دائرة التحليل الاستراتيجي، نابلس، ١٩٩٧، ص ٣٣.

(٤١) كتب باروخ كمرلينج عن ذلك ما نصه « ليس من المنطقي إخلاء المستوطنات دون حدوث مقاومة عنيفة للغاية، على الأقل بين بعض المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة، إلى حد التطور إلى حرب أهلية كاملة، أو في أفضل الأحوال الاقتراب من مثل هذه الحرب.... قد يبدو غريباً القول أن حرباً أهلية ربما تندلع في إسرائيل، ليس بالضرورة بسبب الانسحاب من الأراضي المحتلة... ربما يكون الانسحاب عاملاً له وزنه كعذر مقبول ومقنع يتيح للطرفين تجنيد مؤيديين، ولكن من غير المحتمل أن يكون أصل المشكلة، فالانقسام لن يكون بين الحمايم والقصور، أو بين اليمين واليسار.. ان القضية الأساسية التي يمكن أن تندلع الحرب الأهلية بسببها هي قوانين اللعبة التي تحدد هويتنا المشتركة. » إن ما يطرحه كمرلينج هنا يعزز الطرح السابق حول الجدال الكبير بين « وظيفة » إسرائيل و « هويتها ». وحول الحرب الأهلية أيضاً كتب أيان لوستيك عن إمكانية حرب شبيهة بحرب الثلاثين عاماً الأوروبية (لوستيك ١٩٨٨) وكذلك عمانوئيل هيمنان الذي توقع أن من سيدمر إسرائيل الحالية هي الأصولية اليهودية باعتبارها كانت المسؤولة عن تدمير إسرائيل القديمة. (هيمنان، مصدر سابق) ولكن بالمقابل، هناك من يعتقد أن هذا مبالغ فيه جداً، حيث أن هناك نوع من التسوية استطاعت احتواء الانقسام العلماني الديني في إسرائيل (مروان بشارة، تطور المعسكر الديني، مصدر سابق) وكذلك (ياثير شيلغ، مصدر سابق).